

The Impact of Banks' Reserves on their Financial Performance Comparative Study between Islamic and Conventional banks in Jordan

Maysa'a Munir Milhem¹, Rasmiah Ahmad Abu Mousa²

ABSTRACT

This study aimed to examine the effect of reserves on profitability, liquidity, and risk in both Islamic and conventional banks in Jordan over the period 2006-2017. The sample included thirteen conventional banks and two Islamic banks. The study concluded that there is no statistically significant difference between the profitability of conventional banks and Islamic banks. With respect to the liquidity and risk, the study shows that the Islamic banks are likely to be higher liquidity and lower risk compared to the conventional banks.

Keywords: Financial performance, Reserves, Islamic banks, Conventional banks.

1 Department of Islamic Economics and Banking, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Yarmouk University,
✉ maysaa.m@yu.edu.jo.

2, Faculty of Human Sciences, Al-Balqa' Applied University, ✉ Rasmiah_m@bau.edu.jo.

Received on 1/10/2019 and Accepted for Publication on 10/2/2020.

أثر احتياطات المصارف على أدائها المالي دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن

ميساء منير ملحم¹، رسمية أحمد أبو موسى²

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الاحتياطات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية مقاساً بنسب الربحية والسيولة والمخاطر على الأداء المالي. شملت عينة الدراسة ثلاثة عشر مصرفاً تقليدياً، ومصرفان إسلاميان خلال الفترة الزمنية 2006-2017. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية للاحتياطات على ربحية المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية على حد سواء. أما فيما يتعلق بأثر الاحتياطات على السيولة والمخاطر، فإن البنوك الإسلامية تميل للاحتفاظ بنسبة سيولة أعلى ومخاطر أقل مقارنة بالمصارف التقليدية.

الكلمات الدالة: الأداء المالي، الاحتياطات، المصارف الإسلامية، المصارف التقليدية.

المقدمة

تلعب المصارف دوراً هاماً في الوساطة المالية من خلال جمع الودائع وتقديم التسهيلات الائتمانية لقطاعات مختلفة، لتمويل الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الرأسمالي، إذ تساهم بدورها في تحقيق النمو الاقتصادي، وعند قيام المصارف بهذا الدور فإنها تتعرض لمخاطر متعددة، لذلك تضع المصارف الاحتياطات لتدعيم المركز المالي ومواجهة الخسائر المحتملة ضمن قوانين وتعليمات البنك المركزي والمعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل، وكذلك تحتفظ بالاحتياطات بما يحقق هامش الأمان للمودعين من جهة، وأرباح للملاك من جهة أخرى، وعلى إدارة المصرف التوفيق بين أهداف المصرف بتحقيق السيولة والربحية وضمن مخاطرة مقبولة، ورسم السياسات الخاصة للاحتفاظ بالاحتياطات المناسبة التي تؤثر إيجاباً على الأداء المالي للمصرف.

يضم الجهاز المصرفي الأردني (25) مصرفاً مرخصاً

حتى نهاية عام 2017م، تنقسم إلى (13) مصرفاً تجارياً و(3) مصارف إسلامية، كما يشمل (8) مصارف أجنبية تقليدية ومصرفاً أجنبياً إسلامياً (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2017، ص10). وساهم القطاع المالي بما نسبته 0.5 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي الأردني لعام 2017م. وشهد تزايداً في نمو موجودات المصارف مجتمعة بما نسبته 1.5%، وازدياداً في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة بنسبة 8% خلال نفس المدة الزمنية. وقد تزايد حجم الاحتياطات القانونية للمصارف الأردنية مجمعة من 995 مليون دينار عام 2014م، إلى 1.242 مليون دينار خلال عام 2017م (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2017، ص31-32).

ولقد جاءت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين الاحتياطات في المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية وأثرها على الأداء المالي مقاساً بربحية وسيولة ومخاطر المصرف.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

1. أهمية دور المصارف في الوساطة المالية في جمع الودائع وتقديم التسهيلات الائتمانية، وما تتعرض له من

¹ قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن. maysaa.m@yu.edu.jo

² قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن. Rasmiah_m@bau.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2019/10/1 وتاريخ قبوله 2020/2/10.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطيات في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية على الأداء المالي، ولقياس هذه الفرضية؛ تم اختبار الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطيات في المصارف التقليدية على نسب الربحية.
 2. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطيات في المصارف التقليدية على نسب السيولة.
 3. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطيات في المصارف التقليدية على نسب المخاطر.
 4. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطيات في المصارف الإسلامية على نسب الربحية.
 5. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطيات في المصارف الإسلامية على نسب السيولة.
 6. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطيات في المصارف الإسلامية على نسب المخاطر.
- الفرضية الثانية:** لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين الأداء المالي في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، ولقياس هذه الفرضية تم اختبار الفرضيات الفرعية الآتية:
1. لا يوجد فرق ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في نسب الربحية.
 2. لا يوجد فرق ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في نسب السيولة.
 3. لا يوجد فرق ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في نسب المخاطر.

منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة ذات منهج وصفي تحليلي إحصائي، إذ سيتم وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل العلاقة بين متغيراتها، وستعتمد الدراسة على تحليل البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية للمصارف التقليدية والإسلامية الأردنية العاملة في المملكة، وذلك باحتساب نسب السيولة والربحية ومخاطر عدم التسديد، وربطها مع الاحتياطيات المستخرجة من التقارير السنوية المنشورة خلال المدة (2006-2017)، ويتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث

- مخاطر تتطلب الاحتفاظ باحتياطيات متنوعة.
2. دور إدارة المصرف في التوفيق بين أهداف المصرف بتحقيق السيولة والربحية والمخاطرة، ووضع السياسات الخاصة للاحتفاظ بالاحتياطيات المناسبة.
 3. قلة الدراسات التي تناولت أثر الاحتياطيات على الأداء المالي للمصارف.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. اختبار أثر الاحتياطيات في المصارف الإسلامية على الأداء المالي، بوصفها مقياساً بربحية وسيولة ومخاطر المصرف.
2. اختبار أثر الاحتياطيات في المصارف التقليدية على الأداء المالي، بوصفها مقياساً بربحية وسيولة ومخاطر المصرف.
3. مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ومدى تأثره بالاحتياطيات.
4. الخروج بتوصيات لإدارة المصارف الأردنية، لاتخاذ القرارات ورسم السياسات المالية الملائمة للاحتفاظ بالاحتياطيات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق ربحية مناسبة ومخاطرة مقبولة.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما أثر الاحتياطيات على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن؟
2. ما أثر الاحتياطيات على الأداء المالي للمصارف التقليدية في الأردن؟
3. ما الفرق بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن؟
4. ما السياسات التي يمكن أن تتبعها المصارف التقليدية والإسلامية التي من شأنها إدارة الاحتياطيات التي يمكن أن تؤثر إيجابياً على الأداء المالي؟

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات الآتية:

الأردنية، برعاية الجهات الرقابية الرسمية في الدولة ممثلة بالبنك المركزي، وذلك وفق ضوابط وشروط الشرع الإسلامي الحنيف.

- **دراسة محمد (2009م)** بعنوان: "أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية - دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني وهدفت الدراسة إلى تحليل تأثير نسبة الاحتياطي القانوني على كل من مؤشرات الربحية والسيولة وملاءة رأس المال، باستخدام التقارير السنوية للبنك العربي للمدة (1997-2004)، إذ تم استخراج نسب مئوية تمثل مؤشرات أداء البنك العربي، وجرى اختبار معنوية النتائج باستخدام التحليل الإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى أن لنسبة الاحتياطي القانوني تأثير معنوي على مؤشري الربحية وملاءة رأس المال، بينما تؤثر معنوياً على مؤشر واحد فقط من مؤشرات السيولة دون غيره، والمتمثل بنسبة السيولة القانونية. وأوصى الباحث بأن يقوم البنك المركزي الأردني بإتباع سياسة أخرى مع سياسة نسبة الاحتياطي القانوني كإصدار شهادات إيداع مثلاً، وبيعها للبنوك التجارية لامتناس سيولتها. ومن الدراسات الأجنبية:

- **دراسة Oganda وآخرون (2018م)** بعنوان: "Effect of Cash Reserves on Performance of Commercial Banks in Kenya: A Comparative Study between National Bank and Equity Bank Kenya Limited"، إذ كان الغرض من هذه الدراسة هو تقييم تأثير الاحتياطات النقدية على أداء البنوك التجارية في كينيا، وتوصلت الدراسة إلى أن الاحتياطات النقدية تؤثر وبشكل سلبي على العائد على حقوق الملكية، ووجود أثر سلبي على أدا (Bank Equity). وأوصت الدراسة بأن تقوم البنوك بتقليل الاحتياطات النقدية إلى الحد الأدنى، واستثمار هذه الأموال بدلاً من ذلك في الاستثمارات الإنتاجية، وتنويع مصادر تمويلها وتنويع استثماراتها.

وقد تناولت بعض الدراسات مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية منها:

- **دراسة ملحم واستيتية (2016م)** بعنوان: "Financial Performance of Islamic and Conventional Banks: Evidence from Jordan". التي تناولت هذه الدراسة الأداء المالي للمصارف

وخاتمة، المبحث الأول: الاحتياطات مفهومها أهميتها وأنواعها، المبحث الثاني: المصارف الإسلامية، المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات الأدبية موضوع الاحتياطات وأثرها على عدة متغيرات، وهي كما يلي:

- **دراسة البصري (2014م)** بعنوان: "دور الاحتياطات وصندوق ضمان الودائع المصرفية في تخفيف مخاطر السيولة بالجهاز المصرفي السوداني (2007-2011) دراسة تحليلية"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور وأثر الاحتياطات وصندوق ضمان الودائع المصرفية، على استقرار الجهاز المصرفي السوداني وتخفيف مخاطر سيولته، وكان من نتائج الدراسة أن بناء الاحتياطات والمخصصات يدعم المركز المالي للجهاز المصرفي ويقويه، وأن صندوق ضمان الودائع المصرفية يزيد من درجة الثقة بالجهاز المصرفي، وأوصت الدراسة بضرورة تقوية صندوق ضمان الودائع المصرفية لاستقرار الجهاز المصرفي وخدمة الاقتصاد والمجتمع، وضرورة تنوع مصادر أموال المصارف بالجهاز المصرفي السوداني.

- **دراسة السلطان (2014م)**، بعنوان: "أثر الاحتياطات المصرفية في البنك الإسلامي الأردني في حقوق المساهمين والمودعين وحجم التمويل في ظل حوكمة إسلامية"، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى أنواع الاحتياطات المصرفية التي يطبقها البنك الإسلامي الأردني، وبيان أثر هذه الاحتياطات في العائد التوزيعي السنوي على حقوق المساهمين، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، والعائد على التمويل السنوي المشترك، وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة على البيانات المالية للبنك الإسلامي الأردني للأعوام ما بين (2002-2012)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاحتياطي صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار المشترك في العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين، ومن أهم ما أوصت به الدراسة، وأن يسعى البنك الإسلامي الأردني مع المصارف الإسلامية الأخرى، لإيجاد مؤسسة للاحتياطات المصرفية الإسلامية الحامية لأموال المصارف الإسلامية

مجتمع الدراسة وعينتها:

اشتملت الدراسة على المصارف الأردنية والبالغة (13) مصرفاً تقليدياً و(3) مصارف إسلامية، خلال المدة (2006-2017)، وتم الاعتماد على القوائم المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية خلال تلك المدة الزمنية، وذلك بهدف احتساب الأداء المالي، واستخراج الاحتياطيات، وقد تم استثناء مصرف صفوة الإسلامي وذلك لابتدائه العمل المصرفي الإسلامي عام 2010م، أن المصرف ناتج عن إعادة هيكلة بنك الإنماء الصناعي بالتعاون مع بنك الأردن دبي الإسلامي، ومن ثم تحويله إلى مصرف صفوة الإسلامي في عام 2017م، مما يعني تعرض المصرف لتغيرات كثيرة تؤثر على نتائج الأداء المالي للمصرف، ولذلك تصبح عينة الدراسة مقتصرة على مصرفين إسلاميين هما: البنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الأردني، وأما المصارف التقليدية فتضم ثلاثة عشر مصرفاً، وقد تم ضبط الاختبارات الإحصائية بخصوص فروقات حجم العينة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

متغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على القوائم المالية السنوية للمصارف الإسلامية والتقليدية، خلال الفترة من (2006-2017)، وذلك لاحتساب متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة للمصارف عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (1): متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
الاحتياطيات	الاحتياطي القانوني الاحتياطي الاختياري احتياطيات التقلبات الدورية احتياطي مخاطر مصرفية عامة احتياطي صافي تقييم موجودات مالية احتياطي خاص احتياطي عام احتياطي تقييم الاستثمارات	الاحتياطي القانوني الاحتياطي الاختياري احتياطي مخاطر مصرفية عامة احتياطي القيمة العادلة احتياطي خاص احتياطي أصحاب حسابات الاستثمار في شركات تابعة وحليفة احتياطي القيمة العادلة لأصحاب حسابات الاستثمار صندوق مواجهه مخاطر الاستثمار.

الإسلامية مقابل المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (2009-2013)، باستخدام تحليل النسب المالية. وتم إجراء دراسة مقارنة على أساس مؤشرات الأداء، وقد استخدمت الدراسة (13) نسبة مالية لقياس الأداء المالي من حيث الربحية والسيولة والمخاطر والكفاءة، وقد أظهرت النتائج أن هناك اختلافات في الأداء بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن خلال مدة الدراسة، من حيث أن المصارف الإسلامية أقل ربحية وأكثر سيولة وأقل مخاطرة وأقل كفاءة مقارنة بالمصارف التقليدية.

- دراسة جعبري (2015م) بعنوان: "الأداء المالي للبنوك في الأردن- دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للبنوك في الأردن، ومقارنة أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الربحية والسيولة والملاءة المالية، والتنمية المالية والتكلفة والكفاءة وعدد الفروع، خلال المدة (2009-2013)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك وكل من التنمية المالية والتكلفة ونوع البنك، وأخرى سلبية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك وكل من السيولة والكفاءة، وأظهرت الدراسة أيضاً أن ربحية البنوك التقليدية أعلى من البنوك الإسلامية، وفي المقابل كانت سيولة البنوك الإسلامية أعلى.

المتغيرات التابعة	العائد على الأصول ROA = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الموجودات
نسب الربحية	العائد على حقوق المساهمين ROE = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية
نسب السيولة	نسبة الجاهزية النقدية CDR = النقد لدى البنوك ولدى البنك المركزي / إجمالي الودائع
	نسبة الديون إلى الودائع LDR = إجمالي الديون / إجمالي الودائع
	نسبة الموجودات المتداولة CAR = الموجودات المتداولة / أجمالي الموجودات
	نسبة المديونية DER = إجمالي الديون / حقوق الملكية
نسب مخاطر عدم التسديد	نسبة المديونية DTAR = إجمالي الديون / إجمالي الموجودات
	نسبة الملكية ETAR = حقوق الملكية / إجمالي الموجودات
	نسبة مخاطر القروض المتعثرة NPLTL = القروض غير العاملة / إجمالي القروض

المبحث الأول

الاحتياطات مفهومها أهميتها وأنواعها

المطلب الأول: مفهوم الاحتياطات وأهميتها

تقوم الشركات بموجب قوانين وتشريعات وقرارات إدارية يتخذها مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية، بالاحتفاظ باحتياطات متنوعة من صافي أرباحها المحققة، وذلك لمواجهة أية مخاطر ربما تتعرض لها في المستقبل وللحفاظ على مركزها المالي؛ فتحفظ الشركة بنسبة من الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين بما يسمى بالاحتياطات.

ويعرف الاحتياطي: بأنه مبلغ يحتجز من أرباح الشركة القابلة للتوزيع لتحقيق أهداف معينة، مثل تدعيم المركز المالي للمنشأة أو لتنفيذ سياسة إدارية، أو تنفيذاً للسياسة العامة للدولة، وعلى ذلك يعتبر الاحتياطي توزيعاً للربح، ويتوقف تكوينه على شرط تحقيق المنشأة للأرباح (إسماعيل، 2013، ص16).

ولا تعد الاحتياطات عنصراً من عناصر التكلفة بل تعد بمثابة توزيع للربح، ويتم تكوين الاحتياطات لدعم المركز المالي للمنشأة أو لمقابلة خسارة محتملة غير مؤكدة الوقوع، ومن ثم لا يمكن تكوينها إلا بعد أن تحقق ربحاً يكفي لاحتسابها (جاسم، 2016، ص226).

وفي المصارف تُعرف الاحتياطات: بأنها مبالغ تُقتطع من صافي أرباح المصرف لتدعيم مركزه المالي، وبالتالي هي حق من حقوق الملكية مثل: رأس المال، وتنظم التشريعات

المصرفية لهذا المصدر، وتضع نسباً وحدوداً له ولكيفية استقطاعه والتصرف فيه (الهاشمي، 2010، ص98).

وتمثل الاحتياطات الأموال التي يتم الاحتفاظ بها من الأرباح التي يحققها المصرف سواء كانت احتياطات قانونية، أي أن القوانين ذات العلاقة بعمل المصارف هذه تفرض الاحتفاظ بها، أو احتياطات عامة، تفرضها طبيعة عمل المصرف والظروف العامة المحيطة بعمله، أو احتياطات خاصة تفرضها سياسة المصرف من أجل دعم مركزه المالي (خلف، 2006، ص194).

ومما سبق، يمكن القول بأن الاحتياطات هي أموال يتم اقتطاعها من الأرباح الصافية للمصرف قبل توزيعها بموجب قوانين وتعليمات، أو بقرار من الإدارة أو وفقاً للأصول المحاسبية، وتعتبر جزء من حقوق الملكية الغاية منها؛ تدعيم المركز المالي والحماية من أي خسارة مستقبلية، والمحافظة على رأس المال، فيكون الاحتياطي إما تدعيماً للمركز المالي للمنشأة، أو تنفيذاً لسياسة إدارية معينة، أو تنفيذاً للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وتكمن أهمية الاحتياطات بأنها تمنع توزيع كل الأرباح على الشركاء من جهة، ومن ثم يمكن توزيع بعض الأرباح عليهم، ومن جهة أخرى تعمل على مواجهة الخسائر المتوقعة في المستقبل، بحيث إذا وقعت الخسائر؛ فيمكن مواجهتها بهذه الاحتياطات دون الاضطرار إلى استرداد الأرباح الموزعة، بحيث يبقى رأس المال سليماً (شحاته، 1987، ص192). ويتم تكوين الاحتياطات لغايات وأهداف متعددة

وهي كما يلي (البصري، 2014، ص42 والسبهاني، 2014، ص26 والزعبي، 1981، ص306):

1. تدعيم المركز المالي للمصرف أو المنشأة، مثل: الاحتياطي القانوني، والاحتياطي العام.
2. تنفيذ سياسات إدارية، مثل: احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة، واحتياطي التوسعات.
3. تنفيذاً ل خطة التنمية الاقتصادية للدولة، مثل: احتياطي شراء السندات الحكومية.
4. توسيع رأس المال، وإقامة فروع جديدة وتمويل استثمارات طويلة الأجل.
5. تلافي أي أخطار أو خسائر مفاجئة تواجه المصرف أو الشركة، وتستخدم لزيادة ثقة الجهات التمويلية فيه.
6. تساعد الاحتياطات على توزيع أرباح مناسبة على المساهمين في السنوات التي لا يتحقق فيها ربح أو يتحقق بمقادير ليست كافية.

7. تعمل الاحتياطات على المحافظة على أسعار أسهم الشركة في الأسواق المالية، ومحاولة دفعها إلى أعلى، ويمكن استخدام الاحتياطات في توزيع أسهم جديدة على المساهمين مسددة القيمة.

المطلب الثاني: الفرق بين الاحتياطات والمخصصات

لا بد لنا عند الحديث عن الاحتياطات أن نوضح اختلافها عن المخصصات، فهناك عدة فروق بين المخصصات والاحتياطات وهي كما يلي (الدباغ، 2006، ص71، وعبد ومحمد، 2013، ص466):

1. لا يتم تكوين الاحتياطات في حالة تحقيق الشركة للخسائر، في حين يتم تكوين المخصصات في هذه الحالة.
2. تستبعد المخصصات من ضريبة الدخل في حين تخضع الاحتياطات لضريبة الدخل؛ لأن ضريبة الدخل تُقرض على الأرباح الصافية المنقولة من حساب الأرباح والخسائر إلى حساب التوزيع.
3. يتم تكوين المخصصات لمواجهة أعباء أو خسائر مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة، أو أعباء مالية معينة بذاتها كمخصص الديون المعدومة أو مخصص ضريبة الدخل، في حين يتم تكوين الاحتياطات لمواجهة أعباء غير

مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة.

4. يعتبر المخصص تكلفة أو عبء تحميلي على الإيرادات قبل الوصول إلى نتائج الأعمال للمنشأة أو المصرف، أما الاحتياطي فيعتبر توزيعاً واستغلالاً جيداً وأمثلاً للربح، ويتوقف تكوينه بشرط تحقيق المصرف أو المنشأة للأرباح.

5. يكون المخصص لمقابلة النقص في قيمة الأصول أو لمقابلة الخسائر أو الالتزامات المؤكدة، ولكن لا يمكن تحديد قيمتها على وجه الدقة، وأما الاحتياطي فيكون إما تدعيماً للمركز المالي للمنشأة، أو تنفيذاً لسياسة إدارية معينة، أو تنفيذاً للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

6. تعتبر إيرادات المنشأة هي المصدر الرئيسي لتكوين المخصص، وأما الاحتياطي فمصدره أرباح المنشأة سواء كانت الأرباح العادية أم الأرباح الرأسمالية.

المطلب الثالث: أنواع الاحتياطات

تتنوع الاحتياطات التي تحتفظ بها الشركات؛ فقد تحتفظ الشركة باحتياطات يلزمها بها قانون الشركات، أو قد يتم تكوين احتياطات مما تقترحه إدارة الشركة أو تقترحه الجمعية العمومية للشركة، ومن أهم أنواع الاحتياطات ما يلي:

1. الاحتياطي الإلزامي: يلزم قانون الشركات المساهمة العامة، أن تقتطع ما نسبته (10%) من أرباحها السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الإلزامي، ولا يجوز توزيع أي أرباح على المساهمين إلا بعد إجراء هذا الاقتطاع، ولا يجوز وقفه قبل أن يبلغ حساب الاحتياطي الإلزامي المتجمع، وما يعادل ربع رأسمال الشركة المصرح به، إلا أنه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة السنوية، إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل مقدار رأس مال الشركة المصرح به (قانون الشركات الأردني، 1997، المادة 186 الفقرة أ وب).

2. الاحتياطي الاختياري: للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة، وبناءً على اقتراح مجلس إدارتها، أن تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على (20%) من أرباحها الصافية، عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل الاحتياطي الاختياري للشركة المساهمة العامة في الأغراض التي يقررها مجلس

تقدير موجودات الشركة، ولا يجوز توزيع هذا الاحتياطي أرباحاً على المساهمين (الزعيبي، 1981، ص 307-308). وإنما يُستخدم في تغطية أي خسائر رأسمالية قد تواجه الشركة في المستقبل.

9. احتياطات إيرادية: هي الاحتياطات المقطوعة من أرباح الشركة الناجمة عن قيامها بغاياتها الأساسية، وبعمليات إنتاجها المنققة مع هذه الغايات، أي من الأرباح التجارية للشركة: مثل الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري واحتياطي سداد السندات وغيرها (الزعيبي، 1981، ص 307).

المبحث الثاني المصارف الإسلامية

المطلب الأول: الاحتياطات في المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية مؤسسات للوساطة المالية تلتزم بالضوابط الإسلامية، ولا سيما تحريم الربا، وهي تقوم بجميع الودائع والمدخرات من أصحابها من خلال الودائع الاستثمارية القائمة على المضاربة والودائع الجارية القائمة على القرض المضمون، وتعمل على استثمار مواردها في استثمارات نافعة مربحة بوقت واحد من خلال الصبغ التمويلية الإسلامية (إبراهيم والقحف، 2000، ص 186-187).

وتعتبر الاحتياطات في المصارف أرباحاً محتجزة لتقوية ودعم المركز المالي، والمحافظة على سلامة رأس المال واستمرار هذه السلامة، وتتيح للمصرف القدرة على مقابلة الخسائر المحتملة في المستقبل، وبذلك فإنه من حق المصارف الإسلامية أن تقوم بتخصيص جزء من الأرباح المحققة، واحتجازه كرأس مال احتياطي لتحقيق تلك الأغراض، ويحق لها تكوين احتياطي لموازنة الأرباح، إلى غير ذلك مما تتطلبه طبيعة عملياتها المصرفية بشرط أن يعلم المودعون والمستثمرون بذلك (الهيتي، 1998، ص 242).

ويحرص المصرف الإسلامي على تكوين احتياطات كافية لدعم مركزه المالي، وزيادة موارده المالية، فتقوم المصارف الإسلامية بتكوين الاحتياطات التي تفرضها القوانين أو يقررها مجلس الإدارة في المصرف واللازمة للقيام بأعمالها، ومن أهم هذه الاحتياطات ما يلي:

إدارتها، ويحق للهيئة العامة توزيعه كله أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين، وإذا لم يستعمل في تلك الأغراض، كما أن للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة بناءً على اقتراح مجلس إدارتها، أن تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على (20%) من أرباحها الصافية عن تلك السنة، احتياطاً خاص لاستعماله لأغراض الطوارئ، أو التوسع أو لتقوية مركز الشركة المالي، ومواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها (قانون الشركات الأردني، 1997، المادة 187 الفقرة أ وب وج).

3. الاحتياطي العام: هو احتياطي يتم اقتطاعه من صافي الأرباح بنسبة معينة، لمواجهة أي خسارة قد يتعرض لها تزيد على الاحتياطي القانوني والاختياري (مسعودي، 2014، ص 14). والغرض منه تدعيم المركز المالي للشركة، وهو من الاحتياطات التي يرد عليها نص في النظام الداخلي للشركة.

4. احتياطي رد السندات: هو احتياطي تكونه الشركة لسداد السندات التي تستحق السداد في تاريخ استحقاقها، بحيث تقوم باحتجاز نسبة من أرباحها السنوية كاحتياطي استهلاك السندات.

5. احتياطي تسوية الأرباح: يظهر هذا الاحتياطي بالذات في حالة الشركات التي تتعرض لتقلبات واسعة من مدة مالية إلى أخرى، فتقوم الشركة باحتجاز مبالغ من ربح السنوات الناجحة لتوزيعها على حملة الأسهم في السنوات الأقل نجاحاً، وبذلك تضمن الشركة نوع من الاستقرار النسبي في التوزيعات من فترة مالية إلى أخرى (حسنين، 1974، ص 201).

6. احتياطي التوسعات: هو احتياطي تقوم الشركة بتكوينه لشراء الأصول اللازمة للتوسعات التي تقررها وتعتبرها لازمة للشركة.

7. احتياطي الطوارئ: هو الاحتياطي الذي يتم تكوينه في الشركة لمواجهة أي حالات طارئة في المستقبل، إذ لا تؤثر على أعمال الشركة في حالة وقوعها.

8. احتياطات رأسمالية: هي الاحتياطات المكونة من أرباح رأسمالية، أي أرباح لم تنتج عن النشاط الإنتاجي المباشر للشركة، كالأرباح الناجمة عن أسهم تملكها الشركة في شركات أخرى تابعة لها، والأرباح الناتجة عن بيع أو إعادة

(سمحان، 2017، ص353). ويتم تكوين هذا الاحتياطي بهدف توزيع معدلات عائد مناسبة ومنافسة لأصحاب حسابات الاستثمار المشترك / المقيدة، وكذلك للمساهمين وذلك في حال وجود ظروف استثنائية وتذبذبات حادة في الأسواق، تجعل معدلات الأرباح المتحققة فعلياً أقل مما هو متوقع من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المشترك / المقيدة، وينطبق ذلك أيضاً على مساهمي المصرف. وإن تكوين هذا الاحتياطي يتم بموافقة هيئة الرقابة الشرعية المسبقة، وموافقة أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، بحيث يتم تخصيص هذا الاحتياطي من حصة أرباح أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، والمساهمين من مجمع الأموال المشترك قبل اقتطاع نصيب المضارب، ويتم استثمار الرصيد المتوفر في حساب الاحتياطي في مجمع الأموال المشترك، ويتم إضافة الأرباح المتحققة من استثمار هذا الرصيد إلى حساب الاحتياطي (التقرير المالي السنوي لبنك صفوة الإسلامي، 2017، ص57).

2. احتياطي مخاطر الاستثمار: هو احتياطي يتم تمويله بجزء من الأرباح متفق عليه ابتداءً بين المضارب ورب المال لمواجهة مخاطر استثمار الأموال (سمحان، 2008، ص83)، ويعرف أيضاً بصندوق مخاطر الاستثمار، ويتم تكوين احتياطي مخاطر الاستثمار، بتجنيب مبالغ من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد خصم حصة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بصفتها مضارباً من أجل تخفيف تأثيرات خسائر الاستثمار المستقبلية على أصحاب حسابات الاستثمار (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، ص8-9).

3. احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار: يمثل هذه الاحتياطي التغير في القيمة العادلة للموجودات التي تمثل الاستثمارات في أدوات الملكية والممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، وذلك بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، إذ يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة، مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن هذا الاحتياطي (التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2017، ص73).

1. الاحتياطي القانوني: يلزم قانون البنوك المصرف بأن يقتطع سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته 10% من أرباحه الصافية، وأن يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات (قانون البنوك، 2000، المادة 62).

2. الاحتياطي الاختياري: تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب، ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 20% خلال السنوات السابقة، ويستخدم هذا الاحتياطي في الأغراض التي يقررها مجلس الإدارة، ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين (التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي، 2017، ص73).

3. احتياطي مخاطر مصرفية عامة: يمثل هذه الاحتياطي؛ احتياطي مخاطر مصرفية عامة على ذمم البيوع المؤجلة، وتمويلات المصرف الذاتية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني (التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الأردني، 2017، ص73، ص116).

4. احتياطي القيمة العادلة: يتم تقييم موجودات المصرف في نهاية المدة المالية بقيمتها العادلة، ويسجل الفرق بين القيمة الدفترية مقارنة بالقيمة العادلة في احتياطي القيمة العادلة.

وتتفرد المصارف الإسلامية ببعض الاحتياطيات التي تتطلبها طبيعة عملها إذ ترتبط بالحسابات الاستثمارية، وهي:

1. احتياطي معدل الأرباح: يتم تكوين احتياطي معدل الأرباح، بالاحتفاظ بمبالغ من الأرباح المحققة على مجموعة من الموجودات المختلطة قبل توزيعها بين كل من حملة الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. والغرض من هذا الاحتياطي هو تعزيز دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار في الفترات التي لا يكون الأداء جيداً لمجموعة موجودات مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2010، ص8-9). ويمثل هذا الاحتياطي المبلغ الذي يجنيه المصرف قبل اقتطاع نصيب المضارب، بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق الملكية

المطلب الثاني: السيولة والربحية والأمان في المصارف الإسلامية

إن الهدف الرئيسي لأي مصرف هو التوفيق بين ثلاثة عناصر مهمة هي: الربحية والسيولة والأمان، والمصرف الإسلامي كغيره من المصارف يهدف إلى تحقيق الربح والاحتفاظ بسيولة مناسبة واستثمار الفائض منها، كما يسعى لتقليل المخاطر وتحقيق الأمان، وسنتحدث في هذه المطلب عن هذه العناصر الثلاثة في المصارف الإسلامية.

أولاً: السيولة، وتعرف السيولة بأنها قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة ودون خسائر، والهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليًا، أو في غضون فترة قصيرة (الهواري، 1987، ص224 بتصرف).

ويعتبر توفير السيولة المناسبة في المصارف من أهدافها الأساسية؛ لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المودعين، فهي تعبر عن قدرة المصرف على مواجهة سحبيات عملائه أو منحهم التسهيلات الائتمانية.

ومن أبرز العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية، محصلة عمليات السحب والإيداع، أوضاع العملاء ومعاملاتهم، رصيد عمليات المقاصة بين المصارف، سياسة المصرف المركزي، والزيادة في حسابات رأس المال (السبهاني، 2014، ص31). وإن زيادة السيولة في المصرف تعني أنه يضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة، أو أنه لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي (الهواري، 1987، 110)، وبالمقابل فإن السيولة القليلة جداً في المصرف مع طلب المودعين لأموالهم؛ قد يؤدي إلى حدوث مشاكل مالية للمصرف والتي من الممكن أن تعرضه للإفلاس.

وإن المصرف الإسلامي مطالباً بتوفير قدر مناسب من السيولة في أمواله لمقابلة السحب من الحسابات الجارية، وفقاً لحركة السحب المتوسطة أو الموسمية واحتمالات السحب من الودائع الاستثمارية، إذ تعد الحسابات الجارية في المصرف الإسلامي باعتبارها قروضاً لدى المصرف وواجبة الأداء عند الطلب، وأما الودائع الاستثمارية فهي مشاركات في التمويل غير مضمونة، ويلتزم المصرف بأدائها عند استحقاق أجلها مع ما يؤول إليها من ربح أو بعد حسم ما يلحقها من خسارة،

لذلك فإنه من الناحية النظرية؛ لا تحتاج هذه الودائع لتغطية سائلة إلا بالقدر الذي يتيح فيه أنظمة المصرف رد بعض هذه الودائع قبل استحقاقها، أو في حدود ما يتوقع سحبه منها في نهاية أجل استحقاقها (قلعاوي، 1998، ص311-312).

وإن طبيعة العلاقة بين أصحاب الودائع الاستثمارية والمصرف الإسلامي، علاقة مشاركة في المخاطر، فلا تحتاج هذه الودائع إلى الحماية كما تحتاج الودائع في المصارف التقليدية. ولكن المصارف الإسلامية لا تقوم باستثمار جميع أموال الحسابات الاستثمارية وذلك للاحتفاظ بالسيولة المطلوبة. وإذا توافرت لدى المصارف الإسلامية سيولة أكثر من احتياجاتها التشغيلية؛ فذلك لأنها تجد صعوبة في توظيف الأموال بقصد السيولة، فهي لا تستطيع إيداع الأموال لمدة قصيرة لدى المصارف الأخرى (الهواري، 1987، ص109)، ولا تستطيع استثمارها في أدوات مالية قصيرة الأجل تتعامل بالفائدة، كما أنها تفتقد إلى الملجأ الأخير للسيولة؛ لأنها لا تستطيع الاقتراض من البنك المركزي بفائدة مما يضطرها إلى الاحتفاظ بنسبة سيولة تفوق ما تحتفظ به المصارف التقليدية.

ثانياً: الربحية، تعتبر الربحية الهدف الأساسي لأي مصرف، وتتحقق الربحية عبر سعي إدارة المصرف إلى تعظيم إيراداته، وضبط تكاليفه والتوسع في أنشطة المصرف، طالما كان كل نشاط منها يضيف إلى إيرادات المصرف أكثر مما يضيف إلى تكاليفه (السبهاني، 2014، ص34-35). وتختلف الأرباح في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية لوجود فارق في الأسلوب بين النظامين التقليدي والإسلامي، ففي حين يستطيع المصرف التقليدي تحقيق أرباحه بسهولة مستفيداً من فارق السعر بين الفائدة المدينة والدائنة على الودائع التي يعيد توظيفها أو إيداعها فور تسلمها، ويكون على المصرف الإسلامي البحث عن مجال الاستثمار المناسب وفقاً للأسلوب الإسلامي، الأمر الذي لا يحقق له إعادة الاستثمار أو التوظيف الفوري للأموال المودعة لديه في جميع الأحوال، وهذا قد يؤدي إلى تدني نسب الربحية في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية، بالإضافة لأسباب أخرى؛ منها تراجع حجم وإيرادات الاستثمارات المباشرة، والمساهمات التي تتميز عادة بطبيعتها

المصرف الإسلامي توظيف خطر (الهوري، 1987، ص225-226). وتتميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية بأن الدين في ذمة العميل هو التزام من خلال التعامل، أي أن الدين سببه معاملة أصلية بين المصرف والعميل، وليس قرضاً، والمتأخرات في المصارف الإسلامية تشبه المتأخرات في المصارف التقليدية فتنتج المتأخرات الفنية والإعسار والمماطلة، فلا بد من دراسة العميل دراسة تحليلية جيدة قبل التعامل معه حتى لا تحدث المتأخرات (جبر، 2006، 274).

المبحث الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المطلب الأول: أثر الاحتياطات على الأداء المالي للمصارف الأردنية

لقد تم استخدام برنامج SPSS لاختبار فرضيات الدراسة، وقد أظهرت نتائج تحليل الفرضية العدمية الأولى التي تنص على عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطات في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية على الأداء المالي ما يلي:

باعتبار الفرضيات الفرعية التي تنص على أنه: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية للاحتياطات في المصارف التقليدية على نسب الربحية والسيولة والمخاطر، فقد أظهرت النتائج ما يلي:

جدول رقم (2): أثر الاحتياطات على نسب الربحية، ونسب السيولة، ونسب مخاطر عدم التسديد في المصارف التقليدية

ANOVA	R square	R	
0.013	0.056	0.236	نسب الربحية
0.517	0.015	0.122	نسب السيولة
0.956	0.004	0.066	نسب مخاطر عدم التسديد

ويتضح من الجدول رقم (2)، وجود أثر ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطات ونسب الربحية، ممثلة بنسب العائد

الانتاجية طويلة الأجل، والتي من الممكن أن تدر عوائد مجزية على المدى الطوي (قلعاوي، 1998، ص365-366 بتصرف). وفي الواقع العملي للمصارف الإسلامية، نلاحظ التوسع في الاستثمار قصير الأجل خاصة المراجحات، وبحثها عن الاستثمارات قليلة المخاطر كالإيجار المنتهي بالتمليك، مما أدى إلى اقتراب أرباح المصرف الإسلامي من أرباح المصرف التقليدي.

ثالثاً: الأمان: الأمان نقيض الخوف وانتقاء الخطر، ويقصد به عملياً استمرار التحوط والحذر من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في نشاطه التشغيلي، ومن أبرز المخاطر التي تجتهد المصارف في الاحتياط لها المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال التي تنشأ من عدم كفاية رأس المال (السبهاني، 2014، ص35-36). ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف بسبب طبيعتها كوسيط مالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز هي مخاطر الائتمان.

وتُعرف مخاطر الائتمان: بأنها احتمال عدم تحصيل الديون المترتبة للمصرف على الغير، ويتعلق ذلك بأمور أربعة هي: تقييم مستوى القدرة على الوفاء لمديني المصرف، نوع وحجم الضمانات التي يحصل عليها المصرف، اتخاذ الإجراءات الاحتياطية والوقائية في متابعة المدينين، وقدرة المصرف على مواجهة هذه المخاطر من حيث كفاية رأس المال والاحتياطات والمخصصات اللازمة، وتوفر النقدية المناسبة والقدرة على تسهيل الموجودات، وعلى الإفادة من مصادر التمويل الموجودة في السوق وبخاصة البنك المركزي والبنوك الأخرى (قحف، 2015، ص12).

إن حسن أداء النشاط وكفايته في المصرف الإسلامي هما الضمان الرئيسي للمتعاملين مع المصرف، ولاسيما أصحاب الودائع الاستثمارية (قلعاوي، 1998، ص367). وأن درجة التنوع في استثمارات المصرف والضمانات، من العوامل المهمة لتوفير الأمان للمتعاملين مع المصرف، وبالتالي فإن نسبة الودائع إلى حقوق الملكية كمقياس للأمان مضلل في المصارف الإسلامية؛ فالودائع الاستثمارية المودعة في المصارف الإسلامية ليست ديوناً على المصرف الإسلامي، ويجب ألا تعامل على هذا الأساس، وأن معظم التوظيف لدى

والمخاطر، أي أن الاحتياطات تؤثر على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، لذلك ترفض الفرضية العدمية بعدم وجود علاقة بين الاحتياطات والأداء المالي للمصارف الإسلامية. فقد حصلت نسب الربحية على مستوى ثقة 2.5%، ونسب السيولة ومخاطر عدم التسديد على مستوى ثقة 0%، وذلك أن المصارف الإسلامية تحتفظ باحتياطات تميزه عن المصارف التقليدية وتتاسب أعماله الاستثمارية، كاحتياطي مواجهة مخاطر الاستثمار الذي يعمل على التقليل من المخاطر وحماية أصحاب حسابات الاستثمار من الخسارة المستقبلية، وتحتفظ المصارف الإسلامية باحتياطي معدل الأرباح للمحافظة على مستوى ربح معين لأصحاب حسابات الاستثمار.

ولتحديد حجم الأثر للعلاقة بين احتياطات المصارف الإسلامية وأثرها على الربحية، فقد تم صياغة المعادلة الآتية:

$$\text{Reserves} = -50211924X_1 + 718362156.6X_2$$

$$+ \text{Constant} (-25485248.1)$$

وللمصارف التقليدية موضحة كما يلي:

$$\text{Reserves} = 358065898.9X_1 +$$

$$39412061.5X_2 + (\text{constant}) 15914361.4$$

حيث أن:

X_1 : معدل العائد على الأصول

X_2 : معدل العائد على حقوق المساهمين

وقد تم صياغة معادلة الانحدار الخطية لأثر الاحتياطات

على نسب السيولة للمصارف الإسلامية كما يلي:

$$\text{Reserves} = -61833793.1X_1 + 153468292.9X_2 +$$

$$-92193841X_3 + 57267830.7 (\text{constant})$$

وللمصارف التقليدية موضحة كما يلي:

$$\text{Reserves} = -25820322.2X_1 + -54555934.7X_2 +$$

$$-69374395.8X_3 + 104904266.3 (\text{constant})$$

حيث أن:

X_1 : نسبة الجاهزية النقدية

X_2 : نسبة إجمالي الديون / إجمالي الودائع

X_3 : نسبة الموجودات المتداولة / إجمالي الموجودات

وتم تحديد معادلة الانحدار الخطية لأثر الاحتياطات على

نسب مخاطر عدم السداد للمصارف الإسلامية كما يلي:

على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أي أن الاحتياطات تؤثر على ربحية المصارف التقليدية، فهي دالة إحصائياً عند مستوى 1.3%، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل فرضية وجود أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطات على الربحية في المصارف التقليدية، قد يرجع السبب في ذلك أن الاحتياطات هي أموالاً للمساهمين، وأن المصارف التقليدية تقوم باستثمار احتياطاتها في مجالات استثمارية مختلفة.

وأما أثر الاحتياطات على نسب السيولة، فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطات التي تحتفظ بها المصارف التقليدية ونسب السيولة، فقد أظهر تحليل ANOVA مستوى ثقة 51.7%. مما قد يشير إلى أن المصارف التقليدية تحتفظ بسيولة إضافية غير الاحتياطات، وبناءً عليه تقبل الفرضية العدمية بعدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطات على سيولة المصارف التقليدية.

وبالنسبة للمخاطر فقد اتضح أيضاً عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطات على مخاطر عدم التسديد، وكانت نتائج الدلالة الإحصائية أكثر من 5%، فقد بلغت الدلالة الإحصائية 95.6%، وعليه تقبل الفرضية العدمية، بعدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطات على نسب مخاطر عدم التسديد. قد يكون السبب في ذلك تنوع قنوات الاستثمار المختلفة التي تستثمر بها المصارف التقليدية.

وعند اختبار الفرضيات التي تبحث بأثر الاحتياطات في المصارف الإسلامية على الربحية والسيولة والمخاطر، فقد تلخصت النتائج بما يلي:

جدول رقم (3): أثر الاحتياطات على نسب الربحية والسيولة ومخاطر عدم السداد في المصارف الإسلامية

ANOVA	F	R square	R	
0.025	4.43	0.296	0.544	نسب الربحية
0.000	11.95	0.642	0.801	نسب السيولة
0.000	10.43	0.687	0.829	نسب مخاطر عدم السداد

ويتضح من النتائج السابقة، وجود أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطات المصارف الإسلامية على نسب الربحية والسيولة

X2: نسبة إجمالي الديون / إجمالي الموجودات

X3: نسبة الملكية

X4: نسبة القروض المتعثره

$$\text{Reserves} = -65876084X_1 + -494858199.8X_2 + \\ -2211338671X_3 + -145384517.8X_4 + 720517114.6 \\ (\text{constant}).$$

وللمصارف التقليدية موضحة كما يلي:

$$\text{Reserves} = 1721949.3X_1 + -146143668.7X_2 + \\ -80600666.3X_3 + -71173935.8X_4 + 189342407.2 \\ (\text{constant})$$

حيث أن:

X1: نسبة إجمالي الديون / حقوق الملكية

وعند عمل مقارنة توضح تأثير الاحتياطات على الأداء المالي بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، فقد تم احتساب الوسط الحسابي للنسب المالية، ومن ثم احتساب متوسط المتوسطات لأداء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وهذا ما يوضحه الوصف الإحصائي الآتي:

جدول رقم (4): التحليل الوصفي للاحتياطات والأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية

المصارف الإسلامية		المصارف التقليدية		المتغير
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
51555624.7	66105562.2	62945590.7	57036978.7	الاحتياطات
10.86	13.77%	18.5	16.8%	العائد على الأصول ROA
3.9	13.73	3.8	96.3	العائد على حقوق الملكية ROE
16.2	52.25	9.5	33.9	نسبة الجاهزية النقدية CDR
12.9	54.1	12.5	63.8	نسبة الديون إلى الودائع LDR
15.2	45.5	5.1	18.5	نسبة الموجودات المتداولة CAR
47.5	4.07	1.62	6.24	نسبة المديونية DER
4.2	34.9	2.8	85.7	نسبة المديونية DTAR
1.3	8.71	2.7	14.1	نسبة الملكية ETAR
13.4	13.66	5.4	8.8	نسبة مخاطر القروض المتعثره NPLTL

في ذلك إلى قدرة المصارف التقليدية على تنويع أوعية الاستثمارات لديها، والحصول على عوائد متعددة واحتفاظها بسيولة أقل لاستثمارها، وبالتالي تعرضها لمخاطرة أعلى، وهذا ما لا يتيح للمصارف الإسلامية، إذ أنها تحتفظ بسيولة عالية مما يؤثر سلباً على أرباحها وانخفاضاً لدرجة المخاطرة. وعند فحص اختبار علاقة ارتباط بيرسون بين الاحتياطات والأداء المالي للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أظهرت النتائج ما يلي:

ويلاحظ من الجدول السابق، أن المتوسط الحسابي لنسب الربحية للمصارف التقليدية ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، هو أعلى من المتوسط الحسابي للمصارف الإسلامية، وأن نسب السيولة مقاسة بنسبة الجاهزية النقدية، ونسبة الموجودات المتداولة هي أعلى للمصارف الإسلامية منها للتقليدية، وأن نسبة توظيف الودائع في منح الائتمان هي أعلى للمصارف التقليدية منها للإسلامية. ويلاحظ أن مخاطر عدم التسديد للمصارف التقليدية هي أعلى منها للمصارف الإسلامية، ويرجع السبب

جدول رقم (5): معامل الارتباط بيرسون بين الاحتياطات

والأداء المالي

رمز الأداء المالي	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
ROA	0.094	0.027-
ROE	0.206	0.534
CDR	0.097-	0.765-
LDR	0.044-	0.748
CAR	0.081-	0.0753-
DER	0.015	0.302-
DTAR	000	0.755-
ETAR	0.005-	0396-
NPLTL	0.058-	0.098
مجموعة الربحية	0.136	0.15
مجموعة السيولة	0.112-	0.634-
مجموعة مخاطر عدم التسديد	0.013	0.368-

ويلاحظ من جدول ارتباط بيرسون السابق، أن مجموعة الربحية ترتبط ارتباطاً موجباً بالاحتياطات، فكانت قوة الارتباط 15% لصالح المصارف الإسلامية و13.6% للمصارف التقليدية. وترتبط الاحتياطات بعلاقة عكسية مع مجموعة السيولة وبقوة ارتباط بلغت 63.4% لصالح المصارف الإسلامية، و11.2% للمصارف التقليدية. بينما ارتبطت الاحتياطات بعلاقة موجبة ضعيفة بنسبة 0.13% للمصارف التقليدية، وبعلاقة سلبية مع المصارف الإسلامية بنسبة 36.8%. أي أن الاحتياطات ترتبط بعلاقة طردية بين نسب الربحية في المصارف التقليدية والإسلامية، وبالعلاقة عكسية مع نسب السيولة في المصارف التقليدية والإسلامية. بينما ترتبط بعلاقة طردية مع نسب مخاطر التسديد في المصارف التقليدية وبالعلاقة عكسية في المصارف الإسلامية.

وعند عمل مقارنة العلاقة بين الاحتياطات والأداء المالي مجملاً لاختبار الفرضية بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطات والأداء المالي للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية فقد أظهرت النتائج ما يلي:

جدول رقم (6): العلاقة بين احتياطات المصارف التقليدية

والإسلامية والأداء المالي

ANOVA	Sig F Change	R square	R	
0.025	0.025	0.120	0.346	المصارف التقليدية
0.000	0.000	0.833	0.913	المصارف الإسلامية

ويتضح من النتائج السابقة، أن الاحتياطات تؤثر على الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية، فهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 2.5% وصفر% وهو أقل من 5%، لذلك ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطات في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية على الأداء المالي.

المطلب الثاني: الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

لقد تم احتساب المتوسط الحسابي لمتوسطات الأداء المالي لنسب الربحية والسيولة ومخاطر عدم التسديد لكلا من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (7): متوسط المتوسطات الحسابية لنسب الأداء المالي

المجموعة	المصارف التقليدية		المصارف الإسلامية	
	متوسط المتوسطات	الانحراف المعياري	متوسط المتوسطات	الانحراف المعياري
الربحية	26.45	18.5	27.48	12.04
السيولة	1.163	16.8	1.51	22.4
مخاطر عدم التسديد	7.33	1.63	4.65	45.6

ويلاحظ من الجدول رقم (7)، أن معدلات الربحية لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، جاءت متقاربة إلى حد ما بنسب (26.45%، 27.48%) على التوالي، وأما متوسط متوسطات السيولة لدى المصارف التقليدية، كانت أقل

1. الاحتياطات: هي أموال يتم اقتطاعها من الأرباح الصافية للمصرف قبل توزيعها بموجب قوانين وتعليمات، أو بقرار من الإدارة أو وفقاً للأصول المحاسبية، وتعتبر جزء من حقوق الملكية، الغاية منها تدعيم المركز المالي، والحماية من أي خسارة مستقبلية، والمحافظة على رأس المال.

2. تقوم المصارف الإسلامية بتكوين الاحتياطات التي تفرضها القوانين أو يقرها مجلس الإدارة في المصرف والالتزام للقيام بأعمالها، ومن أهم هذه الاحتياطات: الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، احتياطي القيمة العادلة، احتياطي معدل الأرباح، احتياطي مخاطر الاستثمار، احتياطي أصحاب حسابات الاستثمار المشترك في شركات تابعة وحليفة، واحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

3. ظهر الأثر الإيجابي للاحتياطات على ربحية كلا من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

4. ظهر الأثر السلبي للاحتياطات على سيولة كلا من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

5. ظهر الأثر الإيجابي للاحتياطات على المخاطر لدى المصارف التقليدية والأثر السلبي للمصارف الإسلامية.

6. يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطات على نسب الربحية في المصارف التقليدية.

7. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطات على نسب السيولة في المصارف التقليدية.

8. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطات على نسب المخاطر في المصارف التقليدية.

9. يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للاحتياطات على نسب الربحية والسيولة والمخاطر لدى المصارف الإسلامية، أي أن الاحتياطات تؤثر على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

10. أن معدلات الربحية للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية جاءت متقاربة، أما معدلات السيولة لدى المصارف التقليدية كانت أقل منها للمصارف الإسلامية، بينما كانت مخاطر عدم التسديد للمصارف التقليدية أعلى منها للمصارف الإسلامية.

منها للمصارف الإسلامية (1.1% و 1.5%)، بينما كانت مخاطر عدم التسديد للمصارف التقليدية أعلى منها للمصارف الإسلامية بنسب (7.3% و 4.6%) على التوالي. وعند مقارنة متوسطات الأداء المالي للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية نجد النتائج الآتية:

جدول رقم (8): متوسطات الأداء المالي للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

المجموعة	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	ANOVA
الربحية	26.4%	27.4%	0.793
السيولة	1.16	1.51	0.000
مخاطر عدم التسديد	7.33	4.65	0.000

ويلاحظ من الجدول رقم (8)، أن المتوسط الحسابي لنسب الربحية التي تحققها المصارف التقليدية، تقارب بشكل كبير نسب الربحية التي تحققها المصارف الإسلامية، وعند اختبار العلاقة باستخدام تحليل ANOVA، فقد تبين أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين ما تحققه المصارف من ربح. بينما كان هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين ما تحتفظ به المصارف التقليدية من سيولة، فتحتفظ المصارف الإسلامية بسيولة أعلى من المصارف التقليدية؛ لأن هذه المصارف تفقد الملجأ الأخير للسيولة بسبب سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي، فتحتفظ بسيولة أعلى، إضافة إلى أنها لا تجد الاستثمارات المالية قصيرة الأجل التي تناسبها من ناحية شرعية؛ لأن هذه الاستثمارات إما قائمة على الخصم أو تعطي فائدة ثابتة، ونلاحظ أيضاً من الجدول رقم (8)، أن المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية أعلى من المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، تماشيًا مع ارتفاع السيولة في المصارف الإسلامية، فهناك فرق ذو دلالة إحصائية بين مخاطر المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

النتائج

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة بما يلي:

عائد مناسب للمودعين والملاك.

3. دراسة العوامل المؤثرة على تكوين الاحتياطات في المصارف الإسلامية والتقليدية.
4. يقترح على المصارف الإسلامية الأردنية العمل على توظيف الفائض من السيولة في استثمارات آمنة، مثل: الصكوك الإسلامية والصناديق الاستثمارية الإسلامية وتحقيق عائد مناسب.

التوصيات

- بناءً على النتائج السابقة، توصي الباحثان إدارة كلا من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية بما يلي:
1. رسم سياسات مالية مناسبة للاحتفاظ بالاحتياطات بما يتناسب مع الأداء التشغيلي للمصارف.
2. استثمار الاحتياطات المعطلة، وذلك بهدف تحقيق

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- إبراهيم، غسان محمود؛ القحف، منذر، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، دار الفكر، دمشق-سورية، ط1، 2000م.
- إسماعيل، الهادي خالد، المخصصات والاحتياطات، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، العدد 86، فبراير 2013م.
- البصري، صديق، تاج الأصفياء، دور الاحتياطات وصندوق ضمان الودائع المصرفية في تخفيف مخاطر السيولة بالجهاز المصرفي السوداني 2007-2011م، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان، 2014م.
- التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي والبنك الإسلامي الأردني لعام 2017م.
- التقارير السنوية للبنوك التقليدية الأردنية، للسنوات 2006م-2017م.
- التقرير السنوي للبنك المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، 2017م.
- جاسم، عبد الباسط على (2007). الاحتياطات والمخصصات في التشريع الضريبي، مجلة الراغبين للحقوق، 2007م.
- جبر، هشام، إدارة المصارف الإسلامية، ط2، الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع 2006م.
- جعبري، حذيفة نبيل عيسى، الأداء المالي للبنوك في الأردن دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الجامعة الأردنية، 2015م.
- حسنين، عمر، دراسات في المحاسبة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1974م.
- خلف، فليح حسن، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان-الأردن، 2006م.
- الدباغ، لقمان محمد أيوب، العوامل المؤثر على المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين بالتطبيق على شركة التأمين الوطنية العراقية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 16، 2006م.
- الزعيبي، فواز، أصول محاسبة الشركات في الأردن، ط1، 1981م.
- السبهاني، عبد الجبار حمد، الوجيز في المصارف الإسلامية، دار حلاوة، ط1، إربد، 2014م.
- السلمان، أحمد محمد يوسف، أثر الاحتياطات المصرفية في البنك الإسلامي الأردني في حقوق المساهمين والمودعين وحجم التمويل في ظل حوكمة إسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، عمان-الأردن، 2014م.
- سمحان، حسين محمد، أساليب خلط مال المضاربة وآثارها في قياس الربح وتوزيعه في المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الرابع، العدد، 2008م.
- سمحان، حسين محمد، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط5، 2017م.
- عبد، أحمد ياسين ومحمد، عزيز إسماعيل، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013م.
- قانون البنك المركزي الأردني رقم (28) لسنة 2000م.
- قانون البنوك، المادة رقم (62) لسنة 2000م.

البنك العربي الأردني، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد السادس، العدد الثالث والعشرون، 2009م.
مسعودي، سناء، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة وكالتي CPA وBNA بالوادي للفترة 2009م-2012م، رسالة ماجستير، السنة الجامعية 2014/2015.
الهاشمي، محمد طاهر، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار المنهل، 2010م.
الهوري، سيد، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، 1987م.
الهييتي، عبد الرزاق، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1998م.

قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997م وتعديلاته لغاية القانون رقم (57) لسنة (2006م)، المادة 186 الفقرات (أ)، (ب)، والمادة 187 الفقرات (أ، ب، ج).
قحف، منذر، ضمان الودائع في المصارف الإسلامية في الأردن، بحث مقدم لمؤسسة ضمان الودائع في المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الثاني 2015م.
قلعوي، غسان، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا؟ وكيف؟، دار المكتبي، دمشق-سورية، ط1، 1998م.
مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، الإرشادات المتعلقة بممارسات دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار، 2010م.

محمد، عبد الحسين جاسم (2007)، أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية-دراسة تحليلية في

المراجع الأجنبية:

Abid, Ahmed Yassin & Mohammed, Aziz Ismail (2013). Investment Finance in Islamic Banks and its Economic Importance, Baghdad College of Economics University Magazine, issue of the college conference.
Al-Basri, Sadeeq Taj Al-Aifaya (2014). The Role of Reserves and Bank Deposits Guarantee Fund in Reducing Liquidity Risk in the Sudanese Banking System 2007-2011: Analytical Study, Doctoral Dissertation, Omdurman Islamic University, Institute for Research and Studies of the Islamic World, Sudan.
Al-Dabbagh, Luqman Ayoub (2006). Factors Affecting the Allocations and Reserves in Insurance Companies: The Case of Iraqi National Insurance Company, Future Research Journal, 4 (4): 41-56.
Al-Hashimi, Mohammed Taher (2010). Islamic Banks and Conventional Banks: Intellectual Foundation, Realistic Practices and their Role in Achieving Economic and Social Development, ed. 1, Dar Al-Manhal
Al-Hawari, Sayed (1987). Banking Management, Ain Shams Library, Egypt.
Al-Hiti, Abdul Razzaq (1998). Islamic Banks between Theory and Practice, Osama for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
Al-Qahf, Munther (2015). Deposit Guarantee in Islamic

Banks in Jordan, Research submitted to the Deposit Guarantee Corporation of the Hashemite Kingdom of Jordan, November 2015.
Al-Sabhany, Abduljabbar Hamad (2014). The Concise in Islamic Banking, ed.1, Dar Halawa Publisher, , Irbid, Jordan.
Al-Salman, Ahmad Mohammed Yusuf (2014). The Impact of Reserves in The Jordanian Islamic Banks on the Rights of Shareholders, Depositors, and Amount of Funding under Islamic Governance, Doctoral Dissertation, International Islamic Science University, Amman-Jordan.
Al-Zoubi, Fawaz (1981). Corporate Accounting Assets in Jordan, First edition, Amman.
Annual Financial Reports of Conventional Banks in Jordan, for the years 2006-2017.
Annual Financial Reports of Jordanian Islamic Banks, for the years 2006-2017.
Central Bank of Jordan Law (No. 28 of 2000), the Banking Law, Article 62.
Central Bank of Jordan, 2017, Annual Report.
Hassanein, Omar (1974). Studies in Financial Accounting, Dar al Nahdah Al arabiah for Printing and Publishing, Beirut- Lebanon.

- Ibrahim, Ghassan M., & Al-Qahf, Munther (2000). Islamic Economics between Science and Illusion, Dar al-Fikr, Damascus, Syria, First edition.
- IFSB Islamic Financial Services Board, 2010, guidelines on profit-supporting practices for investment account holders.
- Ismail, Hadi Khaled (2013). Allocations and Reserves, Finance and Economics Magazine, Faisal Islamic Bank of Sudan, Issue, 86 February 2013.
- Jaabari, Hothaifah Nabeel Essa (2015). Financial Performance of Jordain banks: A Comparative Study between Islamic Banks and Conventional banks, master thesis, department of accounting, the university of Jordan, 2015, Amman.
- Jabr, Hisham (2006). Islamic Banking Management, The Arab United company Publisher, ed. 2, Ramallah.
- Jassim, Abdul Basit Ali (2007). Reserves and Allocations in Tax Legislation, Rafidain Law Magazine, 2007.
- Jordan Companies Law No. (22) of 1997 and its amendments, as of official Gazette, No. 57 of 2006, Article 186, Paragraph A and B, and Article 187, Paragraph A, B and C
- Khalaf, Fleih Hassan (2006). Islamic Banks, Modern Book World for Publishing and Distribution, First edition, Amman, Jordan.
- Massaoudi, Sana'a (2014-2015). Evaluating the Financial Performance of Commercial Banks for the period 2009-2012: The Case of CPA and BNA Agencies, MA Thesis, University of Elchahid Hamma Lakhdar, El Oued, Algeria..
- Milhem, Maysa'a & Istaiteyeh, Rasha (2016). Financial Performance of Islamic and Conventional Banks: Evidence from Jordan, Global Journal of Business Research, 9 (3): 27-41.
- Mohammed, Abdul Hussein Jassim (2007). The Impact of the Legal Reserve Ratio on the Performance of Commercial Banks: The Case of Arab Bank of Jordan, The Iraqi Journal of Management Sciences, 23, 15-21.
- Qalawi, Ghassan (1998). Why Islamic Banking is A Modern Necessity? Dar al-Filbi, Publisherm ed.1, Damascus- Syria.
- Samhan, Hussein Mohammed (2008). Methods of Mixing Speculative Money in Islamic Banks and its Effect on Profit Distribution, Jordanian Journal of Islamic Studies, 4 (2): 34-42.
- Samhan, Hussein Mohammed, (2017). Accounting for Islamic Banks, Al-Masserarh Publishing and Distribution House, Fifth edition, 2017.
- Warninda, Titi Dewi, (2013). Dynamic Model of Islamic Bank Profitability, Journal of Islamic and Finance, April-June: 87-93.